

على فله من طهر اللون وانضجت النماء كمنزوح بل سنة ع عدتها ولا بد من تسع  
 في هذا اذا تعذر بالخراج فتر بعد البقاء اهلها او مات وهل كذا ان مات  
 قبل وهو على الاصل او غير الاصل في عي وحقق تزويجها ومن تصفيه  
 خلافه وكمنسبها من لا سنة طلاق وكمنسبها من طلق او طلق ولو قصد  
 القدر ولم يزل عن الزواج وما قال ابن عمر في كراهة حاش خلافا لما في الاصل  
 وكمنسبها من طلق وطنت بما بعد الاصل ويات في فصل الاحليل العقبه والجل  
 سوطه صحيح جرحه ما كان ماله في يده وما لم يمسح جرحه من استبرأ به  
 وعده الكفاري حتى ينشفه اما من زنى او عجب فيجب فيه في عده وعمله  
 في الوفاة الاقصى كان مات عن تنسب او احد نقله مطلقا بل ما او بطلاق  
 بلاسود في فعله ومنه اختلاف في تعين النشأينة من الاول في راج الولد ان مات  
 او جرحا وسيد طاه ولم يعنى السابق وان كان بين من يملكه اكثر من عدة الاثني  
 او جهل بعدة حرة لا حرة وهل قدرها في الاكثر والاول خلاف جلاب  
 تاجر وفي الاول عدة حرة وهل قدرها في الاكثر والاول خلاف جلاب  
 تجوز رضاع ما لم يجاوز حولتي وشهني بين ولم يستحق بين على اللبى بحيث  
 لا يزوج به اذا ولد له والموضوع قد ظهر بين الاستمرار الرضاغ حرج مطلقا لقوة  
 مثل النسب معون جرح وان من صغيره غير مكيفة او ميتة او العسمة  
 او حتى قامس على الشقة المحت احتياطا او شقة الرضاغ على الارواح  
 او ما لانف وهو المصروف بالولي وجوز الجرم والورد الضدي كمنسب تقدي بطلا  
 بالعدل ويكفي غير هلا وكون الجرم او سمي ا به جعل سنة واولي جينا  
 او خطا لا غلب بغير جنسهم اما على بلبيس اخر يجرمان والام من الضدي  
 او على بلبيس الرجل واولي البطيمة في الجرح في الاحتمية واولها ما اذا وبعي  
 والاشجور ارضيك وعقد وخالف والوط وان سعل ان مسلطه على الكلال وهي  
 نسبيا اصلك او حيلة ذلك بجرم ومجمل جنسها النسب على قوله وان سعل  
 ولم يجرم بولد الولد كلاله يعود الصهير اختصارا على الولد في قوله  
 و جردوا فيه بالرضاغ راجع لتمامه وقد رويها بجرم على جميع اولادها  
 الاعلى احيه سنة ولو لم يملكها من الولد مع الاضوال ولو حرما لا يلحق عمله  
 وان زنى وهو لو حتى ينقطع وان شتر لان وطئها غيره وحرمان ارضعت بلبيس  
 ما كان زواجها الا انها زوجة منه ويلحق بطلا ارضعت بطلا بعد تزويجها  
 على زواجها اما الكلال فيسكن بلانغليبي اوله ويستعمل في الاثني زوج ولو  
 فيقول بطله لا نهال زوجته وان جاز بطلها بعد التلذذ في ارضعت صبيبه ولو غير  
 لبيته حرمته النسب لانها بنت زوجته المتلذذ بطلها وان ارضعت زوجته  
 اختلا وان الاخرة في وياتها المرصحة به الكسبي لصيرور بطلها في زوجته والكل  
 ان قلوا بطل الاختها بنتها حراما وادبت صرة الابساس والانتق صرة والانتق

ان فرجه

ان فرجه من كلفه الا الزوج بعد العقد فلا ينزح الا بالاختياره ويفتره ولا يشه لها  
 قبل الدخول ولو ماتت ولو ان لم يمسح بالادخول السهم الا ان تغلم بطله هو  
 جينا وكذا في العدة بانقضاء بها وان ارضع قبل الدخول بطلها النصف  
 وقصحة وثبت بوجوب الا ان يحضر العقد ما تنسب فلا يقبل قولها مع  
 ارضع وامر انيس وان لم يرضع ورجل وامرأة وانما من انيس ان عتقها في الظهور  
 قبل العقد ولا يشترط حينئذ ان يمسح بالادخول على الزوج مع ما في الا  
 صلح الا بامرأة ولو قبضت وتذبت التنسب مطلقا وعمل في غير الرشد ولا رشح  
 حتى لا بعد البلوغ بل فوار احد الابوي ولو ما على الزوج خلافا لما في الاصل  
 وارو لا تقبل قبل العقد ببيعها ان وقع ولا يقبل فوارها بعد عدة طاه  
 في عقد الزوج بعد بلوغه ان حضر والاكبر ان لا يتصلحوا الامتناع ولا  
 يقعد على صبي ولو دخل هذه ما للغنا وغير واحد في الترضيع وان عيب  
 الصلح المسلمة من المرض والمبلوغ في الزوج ولا خلاف في الزوج في الزوجه  
 وشروط في العدة لدخول وان دعى اليه وقد اختلف في العدة في العتق ولا يجب  
 الا ان دخل فيجب التعقة من غير شرط والا ما في بيعك وطئها كزنا  
 يدخل لانه يستمتع بغير الوطء وعده اشراوا احد فلما انقضاء هذا الاستمرار  
 واعينوت به العادة ولا يلزم البعبي للجنسية الا وسعه بحسب حاله كذا في  
 والمالك ما يمسك الجملة والادون مستر الجسد وبعث العقب مع الغنى حلاله  
 وصطفى وزيدت المرضع ملا تقوى به الا الرئيسي وله هل يزوجها المبيد وكذا  
 مؤنك الرضيع والمالك في مدركيها او يبايعها بطلها كطاه الحديث وليس  
 في المرضع وطيلة الاكل الا ما يبيعها وكل هذا ما لم يتغير رضىه معس كمل  
 في العتق ولا يلزم الحرير ولو لم يمسح على الزوج مع ما في الاصل وعلمه التله ولو  
 تغسلها من غيره ولو زنى وحصر وسرير احتج له واحة فاملة وزانته بصر  
 فوطها ككحل ودهن معتاد في حرقه والاحرام ولو تعدد وواجزا بنسبه  
 وقصها بطلها ان احبب الا للرجسه ان كانا من ارضعه وراجع بالاصل  
 الاضراع والاعقبها الحديث بالعادة لا بالتنسب كقول ونسبوا العقب  
 بالضرع والامة واليهيمة والدوا ومنه صلوات المرض الا ان تغتوت به واحة  
 اجماعا من وقت المخرج والناقض بالجمع الا لسقم يمسك بالخراج الا لاجرة  
 الا لاجرة او نكاحا واما الترضع بمتور فتلها الكافية من القدران ولا يلزم  
 بطلها بل ملاعني عنه بعد ولم يمسحها من يجمع تنسبها قبل مرض مدية  
 يري انه حصل له يبيعها ما يقصد من الاستمتاع والسنة في ذلك فاعلمت كمل  
 في جها وانما من الصبيوه منها وانما يتنفع بنفسه ولم يمسحها مما يوفى جنسها  
 من الحرف وما كان كالتسليم الا ان يقعد المستر او ياكل منها وليس لها منع منه